

أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية

غلامي حكيمة*، بن باير حبيب**

الإرسال: 2021/02/21

القبول: 2021/04/10

النشر: 2021/04/27

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على أداء البنوك التجارية الأردنية خلال فترتين زمنيّتين، الفترة الأولى (2002-2006) قبل تطبيق معيار بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال، والفترة الثانية (2007-2011) بعد تطبيق معيار بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال. طبقت الدراسة على عينة تكونت من ثلاثة عشر بنكاً تجارياً أردنياً. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد، للبحث في أثر متطلبات كفاية رأس المال في الأداء. وجدت هذه الدراسة أن متطلبات كفاية رأس المال لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في العائد على الموجودات، هامش الربح الصافي بعد تطبيق معيار بازل II. كما وجدت أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق معيار بازل II.

الكلمات المفتاحية: متطلبات كفاية رأس المال، بازل II، الأداء، البنوك التجارية الأردنية.

تصنيف JEL: G28, G2.

Impact of Applying Basel Capital Adequacy Requirements on Bank Performance “Case Study of Jordanian Commercial Banks”

Abstract: This study aims to investigate the impact of applying Basel II capital adequacy requirements on Jordanian banking performance in two periods. The first period (2002-2006) before applying Basel II capital adequacy requirement, and the second period (2007-2011) after applying Basel II capital adequacy requirement. This study was conducted on a sample of thirteen Jordanian commercial banks. This study used multiple regression analysis for analyzing the impact of Basel II capital adequacy requirements on bank performance. The results show that there is no statistically significant effect of the capital adequacy requirements on return on assets, as well as on net profit margin after applying Basel II accord. In addition, results show statistically significant effect of the capital adequacy requirements on return on equity after the implementation of Basel II capital adequacy requirement

* طالبة دكتوراه، جامعة وهران 2، الجزائر، gholami.hakima@univ-mascara.dz (المؤلف المرسل)

** أستاذ التعليم العالي، جامعة وهران 2، الجزائر، benbayer_habib@yahoo.fr

Keywords : *Capital adequacy Requirement, Basel II, performance, Jordanian commercial banks.*

JEL Classification : G2, G28.

1. مقدمة :

لقد أدى الاتجاه المتزايد نحو العوالة وما تبعته من حرية انتقال الأموال إلى تزايد الأزمات المالية وانتشارها في العديد من دول العالم، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الدراسات التي تبحث في أسباب هذه الأزمات المالية. ومعظم هذه الدراسات وجدت أن المصارف كانت هي القاسم المشترك لهذه الأزمات سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة. وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف واستفحال الأزمات المالية والتي كان من أشدها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي مازنا نعيش تبعاتها.

تزامننا مع هذه الأزمات و تفاقم المخاطر، بدأ التفكير في عمل مشترك بين البنوك المركزية في مختلف دول العالم يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية والمحافظة على متانة واستقرار النظام المصرفي العالمي، وأول خطوة كانت عام 1974م حيث أنشئت "اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على المصارف من مجموعة الدول الصناعية العشر (Group of Ten) والتي سميت "لجنة بازل" (Basel Committee) التي أصدرت أول تقرير لها عام 1988م تحت اسم اتفاقية بازل (Basel I)، والذي يعتبر حدثاً بارزاً في عالم المصارف المعاصرة بوجه عام وفي العمل المصرفي بوجه خاص. فقد ركز الاتفاق على بعث أهمية متطلبات كفاية رأس المال والتأكيد على ملاءة المصرف باعتبارها ركنا أساسيا في العمليات المصرفية (الزرجالي، 2003، 10).

وبعد سنوات من تطبيق اتفاقية بازل I ومع تزايد التعقيد في العمليات المصرفية ظهرت انتقادات في اتفاقية بازل I وأظهرت الحاجة لإعادة النظر في بنود هذه الاتفاقية، حيث سعت لجنة بازل لوضع إطار مستجد وشامل لمتطلبات كفاية رأس المال يتماشى مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العالمية.

وفي عام 2001م تم تعديل الاتفاقية الأولى وإصدارها في إطار جديد أصطلح على تسميته "اتفاقية بازل II" (خوري، 1993، 23)، والتي أصبحت تمثل العنصر الرئيسي في التعليمات البنكية التي تضع قواعد رسمية لتنظيم كمية رأس المال لدى البنوك وتحديد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك لمواجهة مختلف المخاطر، ثم جاءت مقررات اتفاقية بازل III و التي تم إصدارها في سنة 2010م بعد إجراء تعديلات على بنود مقررات الاتفاقية الثانية.

إن التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق نسبة متطلبات كفاية رأس المال (Capital adequacy Requirement Ratio) حسب اتفاقية بازل يعتبر في جوهره تحدياً بالنسبة لهذه البنوك من أجل حمايتها من التعرض للمخاطر الداخلية والخارجية، وللمحافظة على نسب أعلى من رأس المال تساعد على تعزيز صلابتها واستقرارها المالي.

وفي ضوء موضوع المحافظة على الاستقرار المالي، التزمت البنوك التجارية الأردنية بتطبيق اتفاقية بازل II، حيث طبقت اتفاقية بازل II على البنوك الأردنية بشكل كلي بداية من سنة 2007، وهي تسير الآن في إطار تطبيق المعايير الجديدة لاتفاقية بازل. من هنا يأتي اهتمام هذه الدراسة باستكشاف أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

2. محتوى الدراسة:

1.2 مشكلة الدراسة:

تهدف اتفاقية بازل II في إطار معاييرها إلى بناء أساس صلب للقواعد التنظيمية لكفاية رأس المال، والرقابة الإشرافية وانضباط السوق، وذلك من أجل تعزيز عملية إدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي. ويسعى الجهاز البنكي الأردني دائماً إلى التكيف مع التطورات المصرفية العالمية، لذلك فإن التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II سيترتب عليه تبنى استراتيجيات وتوجهات جديدة من شأنها أن تؤثر على أداء البنوك. لذلك تأتي هذه الدراسة لاستكشاف أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، حيث تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ماهو مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل؟

2- هل يوجد تأثير لتطبيق نسبة متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على أداء البنوك التجارية الأردنية؟ ويتفرع من هذا السؤال ثلاثة أسئلة فرعية وذلك على النحو التالي:

1- هل يوجد تأثير لتطبيق نسبة متطلبات كفاية رأس المال (Capital Adequacy (CARR) Requirement Ratio على العائد على الأصول (ROA) Return on Assets لدى البنوك التجارية الأردنية؟

2- هل يوجد تأثير لتطبيق نسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية؟

3- هل يوجد تأثير لتطبيق نسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على هامش صافي الفائدة (Net Profit Margin (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية؟

2.2 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم ما جاءت به اتفاقية بازل I ، II، III ، والإجابة عن مشكلة الدراسة المتمثلة في معرفة أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

3.2 أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تلقي الضوء على مدى التزام الجهاز المصرفي الأردني بمتطلبات كفاية رأس المال والتي لها انعكاس مباشر على متانته واستقراره المالي، وعلى درجة المنافسة الموجودة فيه.

- إن التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق نسبة متطلبات كفاية رأس المال يعتبر ضماناً لأموال المودعين والمتعاملين مع البنوك التجارية لأنه يزيد من ثقتهم بالبنك التجاري.

- إن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II ، يعتبر دافعا للبنوك التجارية من أجل توفير الكفاءات الأنظمة، المعلومات ورؤوس الأموال اللازمة بما سيعود بالفائدة على البنوك التجارية في تحسين ربحيتها وعلى البنك المركزي في تحسين مستوى ملاءة الجهاز المصرفي.

- من جهة أخرى يعتبر قطاع البنوك في الأردن من أكثر القطاعات نشاطا في الاقتصاد، من حيث الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن الاهتمام بتحليل أداء البنوك يعد أمراً جوهرياً من أجل التعرف على العوامل التي تساهم في نجاح هذا القطاع، كون هذا سيؤثر إيجابياً على الاقتصاد.

4.2 محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في الفترة بين (2002-2011) نظراً لتوفر المعلومات الخاصة بتطبيق اتفاقية بازل II والتي تم تطبيقها بشكل كلي في البنوك التجارية.

ركزت الدراسة على البحث في أثر نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على أداء البنوك، لأن نسبة كفاية رأس المال هي النسبة الأساسية التي ركزت عليها اتفاقية بازل II، أما اتفاقية بازل III فقد ركزت على نسبة الرفع المالي ونسبة السيولة. بالإضافة إلى محدودية المعلومات المتعلقة بتطبيق اتفاقية بازل III وعدم تطبيقها بشكل كلي.

5.2 فرضيات الدراسة:

استناداً إلى مشكلة الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

H₁ - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك التجارية الأردنية.

H₂ - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية.

H₃ - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على هامش صافي الفائدة (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية.

6.2 الإطار النظري للدراسة:

1.6.2 تعريف اتفاقية بازل:

تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية Committee on Banking Regulations and Supervisory Practices من مجموعة الدول الصناعية العشرة (Group of Ten) في عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية (Bank of International Settlements) بمدينة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك.

وقد قامت اللجنة بتقديم تقريرها الأول بتاريخ 7 كانون الأول 1987، والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها وذلك للمصارف التي تمارس الأعمال الدولية. وفي يوليو 1988 تم إقراره باسم (اتفاقية بازل I) (Basle Accord) (حماد، 2001، 123)، حيث أقرت معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كإطار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك وتقوية ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك. (عبد الحميد، 2003، 79).

2.6.2 الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل I :

لقد سعت سلطات الرقابة المصرفية من خلال اتفاق بازل إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تدعيم سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي عن طريق تشجيع سلطات الرقابة المصرفية في الدول المختلفة على تقوية قاعدة رأس المال لدى البنك.

2- إزالة مصدر هام للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة عن تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة (الزرجالي، 2003، 46).

- 3- وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توافرها بالبنوك لمواجهة المخاطر (Conford, 2006, 12)
- 4- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية. (عمر، 1996، 8).

3.6.2 طبيعة رأس المال المصرفي في إطار اتفاقية بازل I :

1- متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل I:

يعتبر رأس مال البنك حاجزاً مهماً ضد الخسائر لذلك انصب اهتمام سلطات الرقابة المصرفية على وضع أنظمة للرقابة عليه، ووضع المقاييس المناسبة حول كفايته بالنسبة إلى الموجودات، وتعد متطلبات كفاية رأس المال واحدة من أهم أشكال أنظمة الرقابة على رأس مال البنك (Bennacer and Kandil, 2007, 73). حيث تم وضع نظام قياس عام ومعياري أدنى لكفاية رؤوس أموال البنوك سمي بمعيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل I، والذي تطلب من البنوك النشطة دولياً امتلاك نسبة رأس المال يساوي أو أكبر من 8% من مجموع الأصول المرجحة بالمخاطرة (حسان، 2004، 94).

وقد عرف (Baul et al, 2006, 20) كفاية رأس المال على أنها " قدرة رأس مال المصرف على مواجهة مسحوبات المودعين والدفوعات للدائنين في حالات الإعسار والتصفية التي يتعرض لها البنك. ومن ناحية أخرى يرى (Murinde and Yaseen, 2004, 15) أن المصارف تحتاج إلى العمل في ظل نظرة متوازنة مضمونها أن قيمة موجودات المصرف يجب أن تزيد عن قيمة المطلوبات بماش مناسب يكون داعماً للمصرف يطلق عليه بكفاية رأس المال، إذ يساعد على امتصاص الخسائر التي تنتج عن الإقراض والاستثمار، والأعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها المصارف.

كما عرفت لجنة بازل كفاية رأس المال على أنها: "عبارة عن احتفاظ المصرف بقدر كافي من رأس المال كضمان لمقابلة مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، وتقاس كفاية رأس المال هذا بنسبته إلى الودائع أو الموجودات، كمؤشر لقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته (الودائع) غير المتوقعة" (Basel Committee, 1999).

2- معيار متطلبات كفاية رأس المال حسب بازل I :

قامت اتفاقية بازل I عام 1988 بتطوير معيار نسبة كفاية رأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، وقد تركت المقررات للسلطات النقدية حرية شمول مخاطر أخرى غير المخاطر الائتمانية مثل مخاطر سعر الصرف الأجنبي أو مخاطر تقلبات أسعار الفائدة (Jackson et al, 1999, 30).

وينبغي لحساب هذا المعيار تبويب الأصول في مجموعات متجانسة حسب درجة المخاطرة، وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطرة بخمسة أوزان (صفر، 10%، 20%، 50%، 100%)، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال من خلال الصيغة التالية:

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال = رأس المال الرقابي / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر

حيث أن: رأس المال الرقابي = رأس المال الأساسي + رأس المال الإضافي.

ولكن بعد تطبيق المعيار من قبل السلطات الرقابية المصرفية تم الكشف عن مجموعة من الجوانب السلبية فيه والتي عرضته لانتقادات عديدة أهمها:

1. ركزت الاتفاقية بصفة رئيسية على مخاطر الائتمان، كما تطورت لتشمل مخاطر السوق (Market Risk)، إلا أنها أهملت مخاطر أخرى مهمة مثل مخاطر التشغيل (Conford, 2003, 22).
2. قامت الاتفاقية بالتمييز بين أنواع المقرضين، فقد اعتبرت أن الإقراض للحكومات وبنوك دول (OECD) بالإضافة إلى السعودية يعتبر خالياً من المخاطر، أي دون مقابل لرأس المال، في حين أن الإقراض للدول الأخرى ومؤسساتها ينبغي التحوط له بواقع نسبة 8% لكفاية رأس المال (صندوق النقد العربي، 2004، 15).
3. لم تأخذ مقررات لجنة بازل عند تحديدها لمعيار متطلبات كفاية رأس المال وضع الأنظمة المصرفية في الدول النامية التي تتميز بصغر حجم بنوكها وضآلة رؤوس أموالها، والصعوبات التي تعترضها في سبيل استيفاء متطلبات كفاية رأس المال (Stubing, 2003, 30).

4.6.2 الإطار الجديد لاتفاقية بازل (بازل II) والتعديلات المقترحة:

على الرغم من توسيع اتفاقية بازل I عام 1996 لتشمل مخاطر السوق التي تتحملها البنوك في عملية حساب كفاية رأس المال، إلا أنه ظهرت مخاطر أخرى نتيجة لتأثر النظام المصرفي العالمي بتسارع العولمة المالية. (الشماع، 2006، 20)، وفي عام 1997 تم إصدار مجموعة من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة Core Principles for Effective Banking Supervisory. في كانون الثاني عام 2001 تم الإعلان عن الوثيقة الاستشارية للاتفاقية الجديدة والتي عرفت باسم اتفاقية بازل II، حيث تم تطبيقها نهائياً عام 2007 (حشاد، 2004، 45).

1- خصائص اتفاقية بازل II:

- استخدام الاتفاق ثلاث أعمدة داعمة من أجل التقريب في المفهوم بين رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي.
- إعطاء نظرة متكاملة للمخاطر: لقد جاء التعديل الجديد حسب اتفاقية بازل II منطلقاً من فكرة أوسع للمخاطر تتجاوز مخاطر الائتمان لإدخال الأنواع الأخرى من المخاطر وبخاصة مخاطر التشغيل، ومراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك (خوري، 2004، 42).
- حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر، وإلغاء التمييز بين الدول مع زيادة المرونة. (صندوق النقد العربي، 2004، 22).

2- الدعائم الأساسية لمعيار كفاية رأس المال حسب بازل II:

- الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (Minimum Capital Requirements):

لقد تم تصنيف مخاطر البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل، ومخاطر السوق. وعلى هذا الأساس يتم حساب معدل كفاية رأس المال كالاتي:

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}$$

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + (مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5)} \leq 8\%$$

وتقوم هذه الدعامة على عنصرين أساسيين هما:

- إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان بالاتفاقية الأولى.
- استحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، وذلك بجانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق المتضمن في الاتفاقية الأولى (Gosh, 2003, 147).

- الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال (Supervisory Review):

تقوم الركيزة الثانية والمتعلقة بالمراجعة الرقابية على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لإجراء تقديرات لكفاية رأس المال بما يتوافق مع طبيعة المخاطر، وتتم بدور السلطات الإشرافية في الرقابة على البنوك التي تتبعها من حيث التأكد من سلامة الطرق التي تتبعها لقياس المخاطر التي تتعرض لها والتأكد من متانة رأسمالها البنك (Basel Committee, 2006)

-الدعامة الثالثة: تحقيق الانضباط في السوق (Market Discipline):

تأتي هذه الركيزة استكمالاً لما ورد في الدعامة الأولى والثانية، حيث تهدف الاتفاقية الجديدة إلى دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق عن طريق وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال البنك.

5.6.2 اتفاقية بازل III :

نتيجة الأزمة المالية العالمية التي حصلت في سنة 2008 ومارافقها من فشل وانحيار بعض البنوك العالمية، أدركت لجنة بازل أنه لا بد من إعادة النظر في القواعد التنظيمية التحوطية للبنوك في اتفاقية بازل II ، وهذا ما دفعها إلى القيام بمراجعة شاملة ودقيقة لقواعدها وبنوده الواردة اتفاقية بازل II لتتولد عن ذلك اتفاقية بازل III والتي معايير رقابية جديدة مع متطلبات رأس مال أكثر صرامة وقواعد جديدة (Feess and Hege, 2012, 1045).

1-أهم ما جاءت به اتفاقية بازل III :

أهم البنود التي نصت عليها اتفاقية بازل III ، تتلخص فيما يلي:

-زيادة الحد الأدنى لرأس المال حيث سيتم رفع الحد الأدنى لمتطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% والذي يعتبر من مكونات رأس المال ذي القدرة العالية على امتصاص الخسارة.

-احتفاظ البنوك باحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Buffer) بنسبة تتراوح بين (0%-2.5%) من الأسهم العادية أو غيرها من أدوات رأس المال التي من الممكن استخدامها لامتصاص الخسائر، والغرض من هذا الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية في تحقيق الهدف الأوسع للسلامة الكلية والمتمثل في حماية القطاع المصرفي من تبعات فترات تزايد نمو الائتمان الكلي، ويكون هذا المتطلب سارياً لمفعول في أي دولة عندما يكون هناك فائض في نمو لائتمان والذي يسفر عن بناء مخاطر نظامية واسعة.

-إضافة نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول غير المرجحة المخاطر) التي من شأنها أن تكون بمثابة مساندة للتدابير والمتطلبات القائمة على المخاطر، والحد الأدنى المطلوب لهذه النسبة هو 3%.

-وضع معايير جديدة لإدارة و مراقبة مخاطر السيولة في البنوك وذلك من خلال إدخال نسبتي، الأولى نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR) والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها خلال 30 يوماً، أما النسبة الثانية نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) فهي لقياس السيولة المتوسطة وطويلة الأجل و الهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها (أبو صلاح، 2011، 45).

7.2 الدراسات السابقة:

1.7.2 الدراسات العربية:

دراسة (هنداوي، 2006): هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مقدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل II ، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على كافة البنوك المرخص لها العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية، والبالغ عددها 23 بنكاً، حيث قام الباحث بتوزيع 23 استبانة على هذه البنوك بواقع استبانة لكل بنك وقد تمكن الباحث من استرداد 18 استبانة. وبعد تحليل بيانات الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- إن قطاع البنوك في الأردن له قدرة عالية على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل II بمحاورها الثلاث (معدل كفاية رأس المال، عمليات المراجعة الرقابية، انضباط السوق).

- إن قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل II لا تتأثر باختلاف جنسية البنك سواء أكان هذا البنك أردنياً أم أجنبي. -لا تختلف قدرة هذا القطاع على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل II وفقاً لوجود إدارة خاصة للمخاطر.

دراسة (الزعيبي و عطير، 2010): هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن تأثير متطلبات اتفاقية بازل II على رأس المال والمخاطر للفترة الواقعة بين (1993-2005)، تمت هذه الدراسة على عينة تكونت من 23 بنكاً تجارياً أردنياً، استخدم الباحث ان رأس المال كمتغير تابع الذي تم قياسه بمعدل رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر، والمخاطر المقاسة بمعدل الموجودات المرجحة بالمخاطر الى إجمالي الموجودات، والمتغيرات المستقلة حجم الموجودات، معدلاً لعائد على الموجودات الضغوط التنظيمية ونسبة المخصصات الى إجمالي الموجودات). توصل الباحثان إلى وجود تأثير طردي معنوي لمعدل العائد على الموجودات على معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر. كما توصلت الدراسة لوجود تأثير عكسي لحجم الموجودات على معدل رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتأثير طردي على المخاطر.

2.7.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Berger, 1995): هدفت هذه الدراسة لفحص العلاقة التي تربط نسبة رأس المال إلى الموجودات مع معدل العائد على حقوق الملكية وذلك في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989)، حيث استخدمت الدراسة تحليل الانحدار لدراسة العلاقة ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن رأس المال يمثل عنصر أمان ذا أهمية كبيرة للبنك التجاري، وبالتالي كلما زاد رأس المال فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال وبالتالي تزداد ثقة العملاء بالبنك مما يؤدي إلى زيادة الإيداعات لدى البنك التجاري الأمر الذي يؤدي إلى توفير موارد مالية عالية للبنك يستخدمها ويستثمرها، وبالتالي تزداد الأرباح.

دراسة (Jackson et al., 1999): قامت هذه الدراسة باختبار أثر متطلبات رأس المال المقررة في اتفاقية بازل I على السياسة الائتمانية للبنوك في مجموعة دول العشر، حيث ركزت سؤالين أساسيين: ما إذا كان تطبيق نسبة ثابتة للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (كفاية رأس المال) قد تدفع بعض البنوك إلى الاحتفاظ بنسب أعلى من رأس المال بخلاف الوضع في حالات أخرى. وما إذا كانت متطلبات الحد الأدنى من رأس المال قد نجحت في تحديد المخاطر المتعلقة برأس المال البنوك. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق متطلبات رأس المال قد تدفع البنوك التي رأس مالها ضعيف لإعادة رفع نسب رأس المال بطرق سريعة أكثر من أي طرق أخرى، وأنه ليس هناك أي دليل على أن متطلبات رأس المال قد تشجع البنوك في بعض الفترات لزيادة المخاطرة.

دراسة (Barth et al.2004): قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين بعض الممارسات الرقابية والتنظيمية وتطور أداء، واستقرار الجهاز البنكي. استخدمت هذه الدراسة مسح ميداني (استبيان) أشرف عليه البنك الدولي لتجميع البيانات المتعلقة بممارسة الرقابة والتنظيم في البنوك والذي شمل مائة وسبعة دول. جاءت نتائج الدراسة على الشكل التالي: إن تقييد أنشطة البنك مرتبط سلبيا بتطور واستقرار البنك، إن الحواجز المفروضة على دخول البنوك الأجنبية لها علاقة ارتباطية مع ضعف أداء البنوك، كما أن تعليمات تنظيم رأس المال الصارمة ليس لها علاقة ارتباطية بشكل مباشر مع تطور البنك، أداءه واستقراره.

8.2 منهجية الدراسة:

هدفت هذه الدراسة لتحديد أثر متطلبات كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، حيث غطت الدراسة الفترة من 2002-2011، والتي قسمت إلى قسمين الفترة الأولى من 2002-2006 والتي تمثل الفترة الزمنية قبل تطبيق معيار بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال، والفترة الثانية 2007-2011 وهي الفترة الزمنية بعد تطبيق معيار بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية. حيث قام البنك المركزي الأردني بمنح البنوك التجارية الأردنية فترة تجريبية لتطبيق معيار متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II كما أصدر بعد ذلك تعليمات تجر البنوك التجارية بالتطبيق الإلزامي لهذه الدعامة الأولى من الاتفاقية مع بداية سنة 2007.

2.8.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2002-2011) والبالغ عددها خمسة عشر بنكا، وتتكون عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكا تجاريا، حيث تم استثناء البنوك الإسلامية لاختلاف طبيعة عملها وطبيعة مخاطرها عن البنوك التجارية.

2.8.2 مصادر جمع البيانات:

استخدمت الدراسة المعلومات والبيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترتي الدراسة، والتي تم تجميعها من التقارير المالية السنوية للبنوك، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، والموقع الإلكتروني لسوق عمان المالي. كما تم الاعتماد على قواعد البيانات العالمية للحصول على الدراسات المنشورة.

3.8.2 نموذج ومتغيرات الدراسة:

طبقت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares Model) من أجل تحديد العلاقة بين المتغيرات، والمتغير التابع، كما تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) في عملية التحليل واختبار الفرضيات.

لاختبار وتحليل أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، استخدمت الدراسة ثلاث معادلات، وذلك تبعا لنموذج دراسة (Lin et al.2005)، حيث:

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_1 \quad (1)$$

$$ROE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_2 \quad (2)$$

$$NPM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_3 \quad (3)$$

حيث:

ROA_{it} : العائد على الأصول للبنك i في السنة t .

ROE_{it} : العائد على حقوق الملكية للبنك i في السنة t .

NPM_{it} : هامش صافي الفائدة للبنك i في السنة t .

$CARR_{it}$: نسبة كفاية رأس المال للبنك i في السنة t .

Z_{it} : اللوغاريتم الطبيعي لمجموع موجودات البنك i في السنة t .

Y_{it} : هو عبارة عن الفترة الزمنية، وتشمل 10 سنوات مقسمة على فترتي الدراسة، الفترة الأولى (1-5) 5 سنوات (2002-2006) والفترة الثانية (1-5) 5 سنوات (2007-2011).

α_0 : الحد الثابت للمعادلة.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات الانحدار.

ϵ : معامل الخطأ.

9.2 وصف وتحليل بيانات الدراسة:

جدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة في الفترة الزمنية الأولى والثانية

variables	Pre- Regulation				Post- Regulation			
	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Min	Max	Mean	Std. Deviation
CARR	0.08	0.39	0.19	0.064	0.12	0.34	0.19	0.058
Z	0.16	0.24	0.20	0.013	0.19	0.24	0.21	0.011
ROA	0.05-	0.05	0.01	0.012	0.00	0.02	0.01	0.004
ROE	0.06-	0.40	0.12	0.082	0.01	0.20	0.10	0.042
NPM	0.01	0.08	0.04	0.012	0.03	0.06	0.04	0.008

المصدر: من إعداد الباحثين.

ظهر من جدول (1) تباين في قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال في الفترة الأولى (19%) وانحراف معياري (0.064) وقد تراوحت نسبته ما بين (8%) كأدنى حد و(39%) كأقصى حد، أما في الفترة الثانية فقد حافظت النسبة على نفس المتوسط وانحراف معياري (0.058) وقد تراوحت ما بين (12%) كأدنى حد و(34%) كأقصى حد و يظهر أن متوسط نسبة كفاية رأس المال خلال الفترتين الزميتين حقق نسب عالية تزيد عن متطلبات لجنة بازل والنسبة التي يفرضها البنك المركزي الأردني وهي (12%).

كما نلاحظ أن حجم البنك سجل متوسط (20%) في الفترة الأولى وانحراف معياري بلغ (0.013)، في حين سجل متوسط (21%) وانحراف معياري بلغ (0.011) في الفترة الثانية. ونجد أن متوسط العائد على الأصول في الفترة الأولى بلغ (1%) وانحراف معياري (0.012)، أما خلال الفترة الثانية بلغ متوسط العائد على الأصول نسبة (0.1%) وانحراف معياري (0.004). أما العائد على حقوق الملكية فقد بلغ متوسط (12%) وانحراف معياري (0.082) في الفترة الأولى للدراسة، في حين حقق متوسط (10%) وانحراف معياري (0.042) في الفترة الثانية. ومن جهة أخرى بلغ متوسط نسبة هامش صافي الفائدة في الفترة الأولى (0.4%) وانحراف معياري (0.012)، أما في الفترة الثانية فقد بلغ متوسط هذه النسبة (0.4%) وانحراف معياري (0.08).

1.9.2 اختبار ومناقشة الفرضية الأولى، العائد على الأصول كقياس للأداء:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لمتطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك التجارية الأردنية.

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_{1t} \quad (1)$$

جدول (2): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر متغير متطلبات كفاية رأس (CARR) والمتغيرات الضابطة (حجم البنك والفترة الزمنية) على العائد على الأصول (ROA)

Period	Variables				R-Square	R2 Adjusted	F	Sig	Durbin-Watson
		Y	CARR	z					
Pre-Regulation	β	0.487	0.120-	0.079-	0.253	0.213	6.317	0.001	1.634
	t	4.115	0.933-	0.611-					
	Sig.	(0.000)	(0.355)	(0.544)					
Post-Regulation	β	0.289-	0.056	0.187	0.114	0.038	1.502	0.231	1.322
	t	1.810-	0.346	1.150					
	Sig.	(0.079)	(0.732)	(0.258)					

المصدر: من إعداد الباحثين.

لم يظهر من الجدول (2) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنموذج الكلي لنسبة متطلبات كفاية رأس المال في العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية الأولى للدراسة، حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج (R-square) (25%)، وبلغت قيمة (F) (6.317) وبدلالة إحصائية (0.001)، كما ظهر عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على الأصول (ROA)، حيث بلغت قيمة (t) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) (-0.933) وبلغت قيمة ($\beta=0.120$) وهي سالبة وبمستوى دلالة (0.355) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبالتالي فهي غير دالة إحصائياً. وظهر وجود أثر ذو دلالة إحصائية للفترة الزمنية (Y) في العائد على الأصول (ROA)، حيث بلغت قيمة (t) للفترة الزمنية (Y) (4.115) وبمستوى دلالة (0.000) وبلغت قيمة ($\beta=0.48$) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) وهذا يدل على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للفترة الزمنية (Y) في العائد على الأصول (ROA) قبل تطبيق معيار بازل II. ولم يظهر وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك (Z) في العائد على الأصول (ROA) قبل تطبيق معيار بازل II.

وبلغت القوة التفسيرية للنموذج في الفترة الثانية (R-square) (11%)، وبلغت قيمة (F) (1.50) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، كما ظهر من الجدول (2) أن قيمة (t) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في الفترة الثانية بلغت (0.346) وبلغت قيمة ($\beta=0.056$) وهي موجبة وبدلالة إحصائية (0.732) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على الأصول (ROA) بعد تطبيق معيار بازل II.

كما ظهر أن تأثير حجم البنك في العائد على الأصول (ROA) في الفترة الزمنية الثانية أعلى منه في الفترة الزمنية الأولى، حيث بلغت قيمة (T) لحجم البنك في الفترة الثانية (1.15) وبدلالة إحصائية (0.25) وبلغت قيمة ($\beta=0.18$) وهي قيمة موجبة وغير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

وهذا يدل على وجود أثر إيجابي لكن غير دالة إحصائياً لحجم البنوك كالعائد على الأصول (ROA) بعد تطبيق معيار بازل II. وبلغت قيمة (t) للفترة الزمنية (Y) (-1.81) بدلالة إحصائية (0.079) وبلغت قيمة β ($\beta=0.28$) وهي قيمة سالبة وغير دالة إحصائياً، وهذا يدل على وجود أثر سلبي لكنه غير دالة إحصائياً للفترة الزمنية (Y) في العائد على الأصول (ROA) بعد تطبيق معيار بازل II. كما نلاحظ أن قيمة اختبار (DW) هي قريبة من (2) في كلا الفترتين وهي تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط في المتبقيات Residuals.

يلاحظ من خلال النتائج السابقة أن القوة التفسيرية للنموذج كانت ضعيفة لذلك تقبل الفرضية العدمية الأولى. تتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في دراسة كل من (Pasiuoras and Kosmidou, 2007)، (Barth et al., 2004)، (خليل، 1997)، حيث وجدوا أن التعليمات الجديدة لاتفاقية بازل والخاصة بكفاية رأس المال لم يكن لها تأثير أو علاقة ارتباط مع تطور الأداء المالي للبنوك.

2.9.2 اختبار ومناقشة الفرضية الثانية، العائد على حقوق الملكية كمقياس للأداء:

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لمتطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية.

$$ROE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 z_{it} + \varepsilon_2 \quad (2)$$

جدول (3): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر نسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) والمتغيرات الضابطة (حجم البنك والفترة الزمنية) على العائد على حقوق الملكية (ROE)

Period	Variables				R-Square	R2 Adjusted	F	Sig.	Durbin-Watson
		Y	CARR	z					
Pre-Regulation	β	0.290	0.047-	0.079-	0.084	0.036	1.751	0.167	1.602
	t	2.242	0.333-	0.556-					
	Sig.	(0.029)	(0.740)	(0.581)					
Post-Regulation	β	0.240-	0.374-	0.033	0.186	0.116	2.665	0.036	1.906
	t	1.567-	2.396-	0.211					
	Sig.	(0.126)	(0.022)	(0.834)					

المصدر: من إعداد الباحثين.

ظهر من الجدول (3) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنموذج الكلي لمغیر نسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية الأولى للدراسة، حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج (R-square) (8%) وهي ضعيفة، وبلغت قيمة (F) (1.75) وهي بمستوى دلالة (0.167) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبالتالي فهي غير دالة إحصائياً، وهذا يدل على عدم وجود أثر لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) قبل تطبيق معيار بازل II. وظهر من الجدول (3) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للفترة الزمنية (Y) على العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق معيار بازل II، حيث بلغت قيمة (t) للفترة الزمنية (Y) (2.242) وبلغت قيمة ($\beta=0.29$) وهي موجبة وبدلالة

إحصائية (0.029) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، كما لم يظهر هناك أثر لحجم البنك (Z) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في الفترة الزمنية الأولى.

كما ظهر من الجدول (3) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنموذج الكلي لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية الثانية للدراسة، حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج قيمة (R-square) (18%)، وبلغت قيمة (F) (2.665) و بمستوى دلالة (0.036) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبلغت قيمة (t) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) (-2.396) وبلغت قيمة ($\beta=0.37$) وهي قيمة سالبة وبمستوى دلالة (0.022) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يدل وجود أثر سلبي لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) بعد تطبيق معيار بازل II. وظهر من الجدول (3) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من حجم البنك (Z) والفترة الزمنية (Y) في العائد على حقوق الملكية (ROE) في الفترة الزمنية الثانية بعد تطبيق معيار بازل II.

يلاحظ من خلال النتائج السابقة أن النموذج الكلي لتأثير متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) في الفترة الزمنية الثانية كان له أثر سلبي ودال إحصائياً، لذلك ترفض الفرضية العدمية الثانية للدراسة وتقبل الفرضية البديلة (يوجد أثر لمتطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE)). كما نلاحظ أن قيمة اختبار (DW) هي قريبة من (2) في كلا الفترتين وهي تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط في المتبقيات Residuals.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Bennaceur and Kandil, 2007)، (Lin et al. , 2005) حيث وجدوا أن هناك علاقة سالبة بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) بعد تطبيق التعليمات الجديدة، فالبنوك التي لديها رأس مال كبير تواجه تكاليف أكبر وهذا ما ينتج عنه انخفاض في العائد. ونلاحظ أن الأثر كان سلبي أي أن نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) انخفضت في الفترة الزمنية الثانية وهذا نتيجة لانخفاض نسبة متطلبات كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية بعد تطبيق المعيار الجديد لاتفاقية بازل II .

3.9.2 اختبار ومناقشة الفرضية الثالثة، هامش صافي الفائدة كمقياس للأداء:

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في هامش صافي الفائدة (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية.

$$NPM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_3 \quad (3)$$

جدول (4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر متغير متطلبات كفاية رأس المال (CARR) والمتغيرات الضابطة (حجم البنك والفترة الزمنية) على هامش صافي الفائدة (NPM)

Period	Variables				R-Square	R2 Adjusted	F	Sig.	Durbin-Watson
	Y	CARR	Z						
Pre-Regulation	β	0.070	0.015	0.126-	0.019	0.013	0.368	0.777	1.79
	t	0.521	0.100	0.861-					
	Sig.	(0.604)	(0.921)	(0.393)					
Post-Regulation	β	0.066-	0.016-	0.032	0.008	0.005	0.063	0.979	1.63
	t	0.390-	0.084-	0.187					
	Sig.	(0.699)	(0.933)	(0.852)					

المصدر: من إعداد الباحثين.

ظهر من الجدول (4) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنموذج الكلي لنسبة متطلبات كفاية رأس المال في هامش الربح الصافي (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية الأولى للدراسة، حيث بلغت قيمة (F) للنموذج الكلي (0.368) وبنسبة دلالة (0.777) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبالتالي فهي غير دالة إحصائياً. وهذا يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لأثر متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في هامش الربح الصافي قبل تطبيق معيار بازل II. وبلغت قيمة (t) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) (0.10) وبلغت قيمة ($\beta=0.015$) وهي موجبة وبمستوى دلالة (0.921) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في هامش الربح الصافي (NPM) في الفترة الزمنية الأولى، كما تبين أيضاً أن حجم البنك (Z) والفترة الزمنية (Y) لم يكن لهما تأثير على هامش الربح الصافي (NPM) في الفترة الزمنية الأولى.

كما ظهر من الجدول (4) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنموذج الكلي لنسبة متطلبات كفاية رأس المال في هامش الربح الصافي (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية الثانية للدراسة، حيث بلغت قيمة (F) للنموذج الكلي (0.063) وبنسبة دلالة (0.979) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبالتالي فهي غير دالة إحصائياً. وهذا يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لأثر متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في هامش الربح الصافي بعد تطبيق معيار بازل II. وبلغت قيمة (t) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) (-0.084) وبلغت قيمة ($\beta=0.016$) وهي سالبة وبمستوى دلالة (0.933) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في هامش الربح الصافي (NPM) في الفترة الزمنية الثانية، كما تبين أيضاً أن حجم البنك (Z) والفترة الزمنية (Y) لم يكن لهما تأثير على هامش الربح الصافي (NPM) في الفترة الزمنية الثانية. كما نلاحظ إن قيمة اختبار (DW) هي قريبة من (2) في كلا الفترتين وهي تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط في المتبقيات Residuals.

يلاحظ من خلال النتائج السابقة أن النموذج الكلي لتأثير متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في هامش الربح الصافي (NPM) لم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية في الفترة الزمنية الأولى والثانية وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد عندما يقاس بهامش الربح الصافي (NPM) بعد تطبيق معيار بازل II، لذلك تقبل الفرضية العدمية الثالثة. تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (خليل، 1997)، (Chui et al., 2008)، (Passiouras et al., 2009) حيث أظهرت النتائج أنه

بعد تطبيق تعليمات متطلبات كفاية رأس المال الجديدة لم يكن لها أثر واضح على ربحية البنوك أي أنها كانت عامل غير محدد للأداء المالي لأنها قد تؤدي إلى زيادة في تكاليف وكفاءة الربح في نفس الوقت.

3. الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترتين.
- 2- وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الثانية.
- 3- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في هامش الربح الصافي (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترتين.
- 4- حافظت البنوك التجارية الأردنية على نسب أعلى من نسبة متطلبات كفاية رأس المال تفوق النسبة المحددة حسب اتفاقية بازل I و II (8%) والنسبة المحددة من طرف البنك المركزي الأردني (12%).
- 5- إن معيار متطلبات كفاية رأس المال حسب بازل II فرض على المؤسسات المالية تحمل عبئ رأسمالي يتمثل في التكاليف الإضافية الخاصة بمخاطر التشغيل، وبالتالي سوف يترتب عليه إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية التي تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات الغير مصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة إذ يترتب عليها زيادة رأس مالها بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة.

قائمة المراجع:

-المراجع العربية:

- أبو صلاح، مصطفى. (2011). ورقة عمل بعنوان الإطار التنظيمي الدولي للبنوك (بازل III)، (سلطة النقد الفلسطينية)، فلسطين.
- الزدجالي، محمود. (2003). أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
- الشماع، خليل. (2006). مقررات لجنة بازل II والتشريعات المصرفية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، العدد 3، 12-18.
- حسان، ماهر. (2004). أثر مقررات لجنة بازل الأولى والثانية على مستقبل الصناعة المصرفية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد 23، العدد 2، 89-94.
- حشاد، نبيل. (2004). دليلك إلى اتفاق بازل II: المضمون والأهمية، الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
- حماد، طارق. (2001). التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- خليل، أنيس. (1997). قرارات لجنة بازل الأولى حول ملاءة رأس المال وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- خوري، نعيم. (1993). اتفاقية بازل حول كفاية رأس مال البنوك والإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

-خوري، نعيم. (2004). نظرات في اتفاق بازل الجديد، مجلة البنوك في الأردن، المجلد 23، العدد 2، 19-25
-صندوق النقد العربي. (2004). الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، محافظي البنوك المركزية ومؤسسات
النقد العربي، ورقة عمل، أبو ظبي، من موقع: <http://www.amf.org.ae>.
-عبد الحميد، عبد المطلب. (2003). العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
-عمر، محمود. (1996). التطورات الأخيرة في نشاط لجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 1، عمان،
الأردن.

- هندواوي، أنس. (2006). اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II، رسالة ماجستير، جامعة
اليرموك، إربد، الأردن.
-المراجع الأجنبية:

-Al-Zoubi, K. and Atier, M. (2010), "Jordanian Banks Compliance with
Basel II and The Effect on Banks' Capital and Risk Managing", Study
submitted to the Fifth Scientific Conference of the Faculty of Management
Science and Finance about investment climate and the work of electronic banking,
Philadelphia University, Jordan.

-Barth, J. R. and Capiro, G. and Levine, R. (2004). Bank Regulation and Supervision:
What Work Best? *Journal of Finance Intermediation*, 13, 205-248.

-Basel Committee on Banking Supervision. (1999). International convergence of capital
measurement and capital standards, From: <http://www.bis.org>.

-Basel Committee on Banking Supervision. (2006). The new capital accord an
explanatory note: From: <http://www.bis.org>.

-Baul, D. And Benoit, R. (2004). the three pillars of Basel II: optimizing the mix, *Journal
of financial intermediation*, 13(2), 132-155.

-Bennaceur. Sami. and Kandil, Magda. (2007). The Impact of Capital Requirements on
Bank Cost of Intermediation and Performance: The Case of Egypt. *Journal of Economics
and Business*, 61, 70-89.

-Berger, A. (1995). The Relationship between Capital and Earnings in Banking. *Journal
of Money Credit and Banking*, 27, 432-456.

-Chiu, Y. and Jan, C. and Shen, D. and Wang, P. (2008). Efficiency and Capital
Adequacy in Taiwan Banking: Bcc and Super-DEA estimation. *The Service Industries
Journal*, 28, 479-496.

-Conford, A. (2003). The Basel committee proposal for revised capital standards.
Published research paper, union of Arab bank.

-Feess, E., and Hege, U. (2012). " The Basel Accord and the Value of Bank
Differentiation". *Review Of Finance*, 16(4), pp. 1043-1092.

-Ghosh, S. and Nachane, M. (2003). Capital Requirement and Bank Behavior. *Journal of
International Development*, 15, 145-156.

-Jackson, P. and Furfine, C. and Groeneveld, H. and Hancock, D. and Jones, D. and
Perraudine, W. (1999). Capital Requirement and Bank Behavior: The Impact of the Basel

Accord. Working Paper, No 1, Bank for international settlements, From: <http://www.bis.org>

-Lin, S. and Penn, H. and Gony, S. (2005). Risk Based Capital Adequacy In Assessing On Insolvency Risk and Financial Performance In Taiwan's Banking Industry. *International Business and Finance Research*, 19, 111-153.

-Murinde, V. and Yassen, H. (2004). The Impact of the Basel Accord Regulations on Bank Capital and Risk Behavior: Evidence from the MENA Region. Working Paper, The third international conference of the center for regulation and competition issues, policies and practices. University of Manchester.

-Pasiourase, F. AndTanna, S. and Zopounidis, C. (2009). The Impact of Banking Regulations on Banks Cost and Profit Efficiency: Cross-Country Evidence. *International Review of Financial Analysis*, 20, 294-302.

-Pasiourase, F. and Kosmidou, K. (2007). Factors Influencing the Profitability of Domestic and Foreign Commercial Banks in the European Union. *Research in International Business and Finance*, 21, 222-237.

-Stubbing, D. (2003). Basel II and emerging markets, Reading in Basel II and its implementation for the Arab banking industry. Union of Arab bank.